٢٦

تعلیقات مولانا عالم برسالهٔ
اثبات واجب ملا جلال رحمهما الله تعالی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد واله اجمعين
وبعد فاني نظرت الى رسالة اثبات الواجب تع وتقدس لمولانا جلال
عليه الرحمة فوجدت في اطرافه كثيرا من كلام الموالي الاعلام لكن اردت
ان اجمع ما ينسب الى مولانا كلام فجمعت ما وجدت منسوبا اليه رحمه الله تعالى
قوله سبحانك اي اسبحك سبحانك اي انزهك تنزيهك اعني التنزيه
اللايق بك قوله ما اعظم شانك اي شيء عظيم اعظم شانك من باب شر اهر
ذا ناب على ان ما نكرة بمعنى شيء مبتداء ما بعدها خبر كما هو عند سيبويه او الذي
اعظم شانك عظيمة على ان ما موصولة والخبر محذوف كما هو عند الاخفش
او اي شيء اعظم شانك على ان ما استفهامية مبتداء ما بعدها خبرها كما هو عند
المبرد ووجه ترك العاطف بين هاتين الجملتين اما على تقدير ان يكون
الاولى اخبارية فقط لان الثانية انشائية وهي لا تعطف على الاخبارية
واما على تقدير ان يكون انشائية كما هو اللايق بمقام الحمد فلعدم قصد الربط
مع ما بينهما من شبه كمال الاتصال ووجه الاتيان في واظهر بي طائك
لكونهما جزئين لهما محل من الاعراب ووجه الترك في انت ان هو ط الاختلافهما
خبرا وانشاء ان عطف على القريب ولعدم الجامع ان عطف على البعيد ووجه
الاتيان في وانت اقرب ايضا لاتفاقهما في الخبرية مع الجامع قوله لا يبصر
ترك العاطف هنا لان مجموع ما بين الفقرتين نظيرا لمجموع الفقرتين
السابقتين والعاطف يخرجها عن السلاسة كما يشهد به الذوق السليم
والمعنى لا يدركك كنها او رسما قوله نواظر البصاير جمع ناظر بمعنى المفكر
لا الباصر قوله الا بانوار جمع نور بالضم يجوز ان يراد بها مراتب القوة النظرية

النظرية او العملية او كلاهما او نفس القوتين لانها انوار كما تقرر في محله
ويجوز ان يراد بها الانبياء لانهم ع م انوار ويجوز ان يراد بها العلم لانه
نور من الله تع ويجوز ان يراد بها الدلائل النقلية والدلائل العقلية ويجوز
كسرة الهمزة لمشاكلة اظهارك قوله اخرجنا جواب لنداء محذوف وكانه
قال يا من هذا شانه اخرجنا والمهاوي جمع مهوى اسم مفعول وهو ما يميل
اليه السقوط او اسم المكان وقوله وصل عطف على اخرجنا ولفظ الله مظهر موضع
المضمر على نسخة وصل قوله وقد جاء الحمد الى بالواو هنا وترك في نظيره لانه
الجملة ان كانت مضارعا مثبتا يكون بالضمير وحده من غير ضعف وان
كانت ماضيا يكون بالواو والضمير او باحدهما ولا ضمير هنا فوجب الواو
قوله بظلم الضلالة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه او بيانية وكذا غاسق
الجهالة قوله على ما سواك بانوار صفاتك فان الدلالة على بعث الانبياء وارسال
الرسل والجنة والنار والثواب والعقاب انما هو بصفاته العلى قوله المحقق
وفيه ان اسماء الله تع توقيفية على مذهب الاشعري المختار ولم يرد الاذن
باطلاق المحقق عليه تع ولا يبعد ان يجعل صفة العفو قوله وجوه براهين
والمراد من البراهين المسلكان اللذان سيذكرهما على ان الجمع منطقي او
المراد من الوجوه الطرق المذكورة في بيان ذينك المسلكين والمراد من تحرير تلك
الطرق احكامها او تهذيبها على ما هو المناسب للمقام وان كان له معان اخر
قوله على ما اورده اي الكاينة على قدر ما اورده او حال كونها ملتبسة على
ذلك القدر على ان ضمير ما اورده راجع الى ما ويجوز ان يتعلق بحررت اي
حررت على وفق ما اورده وحرره الحجة المحققة قوله الى الاطناب المهروب عنه
بين الطلاب. امر مهم لازم الاتيان به فلم يعرض عنه قوله اقصر ايام

والمراد هنا قوله بذاتك اي بذاتك وذاتك فلا يرد
ان الدلالة ليست بلا واسطة بل بواسطة
المصنوعات

غسق في الطريق قال
وعدل عن غسق وتعسف
منه

الصيف اي اقصر ايام من الصيف لا اقصر ايام السنة من اضافة البعض
الى الكل او المسبب الى السبب قوله الى حيث ينتهي يجوز ان يراد ان المكتوب في
يومين هو ما عدا ابن ما ان التطبيق وما يتلوه الى اخر الرسالة وان يراد
ان المكتوب ما عداه فقط فيكون ما يتلوه من المكتوب قوله عناكب السيار
اي بيوتها او ما نسجت عليها بيوت عناكب النسيان قوله الى ان وردت
والاقرب بحسب المعنى ان يتعلق بمحذوف اي فلم اعد الى اتمامها الى ان وردت
قوله على اريكة السيادة اي الاريكة السرير في الحجلة وقيل كل ما يتكئ عليه قوله اعلم
ان البراهين اي التي من شانها الهادية او المرتبة للهادية وان لم يكن بالفعل
فلا يرد ان بعضها غير موصل كما اشار اليه المحشي الحنفي قوله الى بطلان الدور
والتسلسل ولعل المراد من البطلان ههنا الابطال والا فلا يرد هو دليل الابطال
لا دليل البطلان بل هو لازم من دليل اثبات الواجب فافهم قوله ولما كان الثاني
ابسط وانما كان ابسط لان دليل بطلان التسلسل جعل مقدمة من الاول دون
الثاني وانما صار كون الثاني ابسط علة لتقدمه لانه بمنزلة الجزء والاول بمنزلة
الكل والجزء مقدم على الكل بالعلية او بالطبع فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع
واعلم ان صاحب المواقف قد اورد في اثبات هذا المطلب اربعة طرق لم يذكره المصنف
احدها الاستدلال بحدوث الجواهر والثاني الاستدلال بامكانها والثالث
الاستدلال بحدوث الاعراض والرابع بامكانها ولعله انما ترك ذكرها لعدم قوة
دلالتها في اثبات المطلب كالطرق التي ذكرها قوله قالوا لا شك في وجود ممكن هذا
طريقة الامكان وكذا الطرق الثلثة الآتية وانما اختار طريقة الامكان
مع ان المشهور طريقة المتكلمين لان في طريقة الحدوث تطويلا ورجوعا بالآخرة
الى طريقة الامكان كما قال السيد قدس سره في شرح المواقف وصاحب المواقف جعل كلا من

وهو مذكور في النسخة الثاني

من هذين الوجهين للطريق الاول مسلكا برأسه والمص لما علم انه مدارهما واحد
جعلهما توجيهين للطريق الاول قوله اولا شك في وجود موجود ما هذا هو مسلك
الحكماء والاول لبعض المتأخرين وهو صاحب التلويحات وقد حذف في هذا
المسلك حديث الحدوث والامكان لئلا يحتاج الى قوله ابطال الحدوث والامكان
قوله لكان جزء من اجزائه معدوما والتالي باطل فالمقدم مثله فثبت نقيضه
وهو المدعى وقوله ضرورة علة للملازمة قوله ونحن ما اعتبرنا وانما علم
عدم اعتباره من قوله في تفسير الجميع اي تلك الآحاد بحيث لا يشذ شيء منها
قوله لان كل ممكن محتاج هذه المقدمة لدفع توهم جواز ان يكون الجزء
الذي صار علة للكل غير محتاج الى العلة فلم يلزم المحذور ولم يبطل كون الجزء
علة للكل قوله وقد لوحظت جواب سؤال مقدر كانه قيل يمكن اطلاق
المجموع على غير المتناهي باي وجه كان مجازا او حقيقة ولا بد من تصور
المجموع وغير المتناهي لا يتصور فاجاب بما ترى او كانه قيل اذا اريد
بالمجموع غير المتناهي بعنوان غير مشعر بالتناهي اعني الآحاد ويلزم تصور
تلك الآحاد الغير المتناهية والعقل لا يقدر على تصورها فلا يصح ايراد غير
المتناهي في الدليل قوله ومنها انه ان اريد من قبيل الترديد القبيح لان الجميع
لا يحمل كل واحد الا انه يقال لفظ الجميع كلفظ الكل الافرادي وقد يراد به المجموع
قوله وذلك لما مر من قوله اي تلك الآحاد فكلا الايرادين مندفعان بذلك
التفسير قوله كما في الاعداد تاييد لجواز ارادة المجموع بدون الهيئة
على مذهب من يقول انها مركبة من الوحدات لا ان الاعداد التي تحتها فلا
يلزم الترجيح بلا مرجح او تعدد الحقيقة لشيء واحد وكلاهما محال قوله فلم لا يجوز
ان يكون نفسه اي لا نم بطلان الاول لم لا يجوز او لا نم كون علة السلسلة

خارجة لم لا يجوز ان يكون بنفسه قوله لواحد واحد على سبيل البدل وان كان
شاملا للاحاد على سبيل الاجتماع ايضا قوله على مجموع الاجزاء اي
الاجزاء المادية والصورية فاللام في الاجزاء للعهد فيلزم المحذور المذكور
اي ليس ذلك الا الدور المهروب عنه قوله لا يلزم الاحتياج الى الغير اي الى غير ذلك الجزء
المفروض علة بان لا يكون علة ذلك الجزء نفسه بل شيء آخر وهذا بناء على عدم ادراج
جميع الممكنات بحيث لا يشذ منها موجود في السلسلة المذكورة قوله ليس لكم هذا المنع لانه
قد ثبت بالدليل وايضا المدلل هو المركب من خصوص الممكنات قوله وليس لكم ان تقولوا
جواب سوال مقدر كانه قيل هب ليس لنا المنع لكن لنا ان ننقض الدليل بالمركب
من الواجب والممكن قوله واعترض على هذا المشار اليه بقوله وللجواب ان المراد الفاعل
لا مطلقا وهذا نقض اجمالي على الجواب المذكور بانه لو صح دليلكم بجميع مقدماته لما
يستلزم الفساد وهو التخلف المعلول عن العلة التامة او تقدم المعلول على
علته وكلاهما محال قوله وايضا لو فرضنا ثمة اشياء فلم يكن العلة المستقلة للكل
علة مستقلة لاجزائه فلم يثبت المقدمة القائلة والفاعل في المجموع الذي هو جميع
اجزائه ممكن يجب ان يكون الى وظهر ان هذا الاعتراض اقامة دليل على خلاف ما
اقام عليه الخصم فيكون معارضة قوله واجيب عن الاول بان مع العلاوة المذكورة
عقيبه منقول عن الغير وليس الى تفصيل وجه مندرج قوله على ان المراد بكون فاعل
اي سلمنا ان ذلك التخلف ممتنع لانه اعتبر اجتماع جميع ما لا بد منه في الفاعل
لكن المراد قوله لانه لو لم يكن علة ذلك الجزء خارجة [2] يعني انه يلزم ان يكون خارجة
بناء على ما ذكر في دفع العلاوة من ان المراد بكون فاعل الكل بالاستقلال فاعلا
لكل جزء ان لا يكون فاعله خارجا عن فاعل الكل فنقول ذلك باطل لانه لو لم يكن
فاعل الجزء خارجا عن فاعل الكل الخ قوله فهو اي علة الجزء والظاهر التذكير باعتبار

[2] اي الجزء المفروض علة الكل صح

باعتبار الجزء قوله عينه والمفروض ان علة الكل جزؤه قوله او داخل فيه اي في
ذلك الجزء المفروض علة قوله وننقل الكلام اليه فنقول انه ممكن فلا بد له
من علة فعلته اما نفسه او جزؤه او خارج عنه فكذا في كل مرتبة قوله في كل
جزء مفروض يعني المحذور هو هذا الثالث لان هذا الدليل لا يتوقف على ابطال
قوله في نفي علية الجزء ابتداء اي بلا احتياج الى ذلك التفصيل المذكور قوله
وقد اعترض عليه اي على المجيب باختيار الثاني من شقي الترديد المذكور ح
بعين عليه الايراد قوله فانه الثاني علة للاول اذ ابتداء بالسلسلة من المعلول الاخير
وذهب الى جانب العلل يكون الثاني علة للاول وهو المعلول الاخير والثالث
علة للثاني وهو ما فوق المعلول الاخير وهكذا الى غير النهاية قوله وما لم يكن
المجموع الماخوذ على هذا الوجه اي الذي لا يكون السببية جزؤا قوله سواء
كان واحدا في نفسه او متعددا بحسب ان يتقدم فلم يجز تعليل الشيء بنفسه
بطريق تعليل الاحاد بالاحاد اذ العلة مطلقا لا بد ان يتقدم على المعلول
والتعليل بتلك الطريق ينافي التقدم ولا يخفى ان قوله واجيب الى قوله
وتلك العلة لا يمكن محالا دخل له في دفع الاعتراض لان السائل معترف به
فالاولى في الجواب ان يقتصر على اثبات المقدمة الممنوعة بان العلة لا بد ان يتقدم
على المعلول ولا يمكن التقدم في صورة تعليل الشيء بنفسه بطريق تعليل
الاحاد بالاحاد قوله نحن بصدد ابطاله والمراد من الكون بصدد ابطاله انا
بصدد عدم جواز ذلك وعدم القول به فانا لو كنا قائلين به وبجوازه
لم يتأت لنا اثبات كون علة مجموع السلسلة خارجا عنها فان كون علتها
خارجة ينافي جواز ذلك وليس المراد نحن بصدد اقامة البرهان على بطلانه
ولو قال نحن بصدد مبطلانه بدل ابطاله لكان اظهر واولى وعلى هذا لم يرد

بانه نقض تعليل الشيء بنفسه صح
وهذا هو الشق الاخر صح

على المصنف قوله بطريق الدور اشارة الى ان تعليل المجموع بنفسه على طريق
تعليل الاحاد بالاحاد لا يخلو عن احد هذين الامرين والسائل قد غفل
عن ذلك قوله والعدول الى دليل آخر وهو اختيار ان المراد بالعلة هو الفاعل
المستقل الذي هو الشق الثاني من الترديد وانما كان دليلا آخر لان الدليل المأخوذ
فيه العلة غير الدليل المأخوذ فيه العلة بمعنى الفاعل المستقل قوله لكن في وجوده
اي جنس الممكن بسيطا او مركبا واحدا او متعددا قديما او حادثا هذا
على ما فهم المحشي الحنفي واما على ما راه الشيرازي فالمراد به الممكن في الجملة اعني المركب
المخصوص قوله حتى يمكن اثبات الصانع اه فلم ينسد باب اثبات الصانع
على تقدير جواز كون الممكن علة لنفسه قوله على جواز الاثبات بالامكان
فعدم امكان الاثبات بالامكان بط قطعا فدل ذلك على انه لا يجوز ان يكون
علة الممكن نفسه قوله فكيف يحصل ذلك مع قرر المحشي به العدول منه الى جواب
آخر قوله فينقطع التسلسل فلم ينقل الكلام الى ان علة السلسلة ما هي حتى يبطل
كونها اجزاؤه ونفسها حتى يثبت المط قوله وهو الواجب فلا يلزم ذلك
اي كون الممكن الذي كان علة تامة لنفسه واجبا قوله انه لا بد لهم من التفصي
عن هذا المنع اي المنع المشار اليه في الاول من الترديد المذكور في حيز ثم نقول
بقوله ان اريد بالعلة العلة التامة فلم لا يجوز الخ وانما كان لا بد لهم من
التفصي لانه على تقدير جواز كون الشيء علة لنفسه ينسد باب اثبات
الصانع كما علمت قوله وايضا العلة التامة عطف على قوله وايضا
الممكن ودليل آخر على عدم جواز كون الشيء علة تامة بنفسه قوله لا يكون جزئه
وح اي حين بطلان التامة نفس المعلول فلا يقع المعلول قوله من المطالب
والمطلب هو اثبات تقدمها قوله بل هو من النهاية بمعنى عدم المقصد

على انا نقول الخ

قوله لانه صادره بعد الالحاح كون العلة صح
اي بعد اختيار الشق الثاني
من الترديد المذكور في حيز ثم نقول صح

المقصد قوله في مهامه شبهه وهي الدلالة الدالة على عدم صحة التقدم
عبر عنها بالشبهة كناية عن ضعفها ويجوز ان يكون هذا الكلام استعارة
بالكناية وترشيحا ويجوز ان يكون استعارة تمثيلية فافهم ذلك قوله لان
كل جزء من الاجزاء اي اجزاء المعلول مثلا فيما نحن فيه متقدم بالذات على
المعلول المتأخر وجميع الاجزاء ليست عين المعلول حتى يلزم تقدمه مع تقدم
العلة التامة على المعلول تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين قوله تقدم الكل المجموعي
حتى لم يصح ان يكون ذلك المجموع عين المعلول قوله فلا يلزم كون مجموع اجزاء الشيء
غير الشيء لانه يكون كل جزء من اجزاء المعلول على حدة متقدما والكل المجموعي
غير متقدم ويكون مع ذلك عين المتأخر قوله فانه ليس متقدما حتى يلزم اه فانه لو كان
مجموع الاجزاء متقدما والشيء متأخرا لم يكن عينه قوله ونقول القول المفصل متعلق
بالجواب الاول ويعلم منه القول المفصل في الجواب الثاني ايضا قوله ان اراد عدم به مفهوم
القضية المفهومة من قولهم في الجواب والمتقدم بأسرها فان التقدير والاجزاء
بأسرها متقدم بالذات والمتقدم بأسرها لا يكون الخ قوله فسلم ولكن اللازم منه
مغايرة قوله والمتقدم بأسرها لا يكون عين المتأخر فسلم الكل الافرادي نفعا قوله
اعني المجموع فلا نسلم انه متقدم وهذا المنع راجع في المعنى الى مقدمة ضمنية او مطوية
قوله وهل النزاع الا فيه اي في ان ذلك المجموع عين المعلول فلو تقدم
لزم المحذور او غيره فلم يلزم المحذور من تقدمه قوله ما فرض مجموع الاجزاء اي في
الجواب الثاني قوله مجموعا فلم يلزم من تقدم تلك الاجزاء تقدم المعلول حتى يلزم تقدم
الشيء على نفسه بمرتبتين قوله وعلى الثاني يكون عينه باي اعتبار آخر فلم
يكن له اعتباران حتى يتقدم باحدهما على الآخر فلم يلزم تقدمه على نفسه
بمرتبتين قوله قلت لعل الارتباط حاصل لاختيار الشق الثاني ودفع محذوره
قوله ولا كونه عين المعلول حتى لم يتصور فيه اعتباران يتقدم باحدهما على نفسه

قوله فلا يلزم المحط حتى يلزم من تقدم الاجزاء
تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين صح

وحاصل الجواب تسليم ان ما ذكر باخره كما هو الحق الذي لم يخرج صوري انما يمشي في المركب الذي له جزء صوري على امتناع ذلك الا ان دليلهم على امتناعه ليس لكن ذلك لا يقتضي ان العلة يتقدم على المعلول ايضا انما يمشي في ذلك المركب وتم

باعتبار الآخر قوله قلت نعم جميع الاجزاء الاولى ان يقول نعم لكن جميع لا
ولعل المراد ذلك وان لم يفهم صراحة من عبارته قوله فلا يكون خارجا عن العلة التامة
بل الجزء كل واحد من ذلك المجموع قوله فيتعين ان يكون نفس مجموع الشيء
ليس متقدما عليه بديهة فالعلة التامة ليست متقدمة على المعلول قوله
ولا يدفع حديث الارتباط وعدم دفع حديث الارتباط اياه بناء
على عدم اشتمال المعلول الذي هو مجموع الممكنات والواجب على
الصورة وعلى النسخة الاصلية من عدم اعتبار الارتباط واما اذا
اعتبر الارتباط بين الاجزاء تارة واسقطت فلا شبهة في اندفاع
هذه الشبهة ايضا قوله هي اجزاء تلك السلسلة اي العظمى قوله بان ما علة
تامة اي للمجموع قوله فلا فرق بين ان يطلب لانه الجواب اذا كان واحدا في الصورتين
فلا يحصل الفرق قوله فيقال عليها اي الافراد قوله ووهم الفرق اي بين
الاحاد والتفصيل بان علة المجمل غير علة المفصل قوله فيكون داخلا في علته
التامة وما ذكره من المثال فغلط ناش عن عدم الفرق بين الكل الافرادي
والمجموعي او من عدم الفرق بين العلة التامة والفاعلية هذا قوله واذ قد انحلت
الشبهة ولعل ذكر هذا الكلام هنا لرفع ما يتوهم من ان الاولى الشبه اذا لم يندفع
على ما يدل عليه النظر المذكور قبيل هذا القدح ذلك فما نحن فيه من اثبات
الواجب بالطريق من المسلك الاول وبهذا يندفع ما يتوهم من ان محل هذا
الكلام كان قول المص سابقا فقد لاح والمراد من الشبهة هو جواز كون عند ظ
الشيء علة تامة لنفسه على ما يدل عليه قوله بعد ان توقف والمراد من انحلالها
انحلالها في الممكنات الصرفة فقط كما يدل عليه في الحاشية ولاينافي انحلالها
النظر السابق آنفا لان ذلك لاينافي تحقق علة اخرى لها هي غير
ما عدا المعلول الاخير قوله التي عرجوا عليها اي اقاموا عليها واعتمدوا

وهي الشبهة الثانية
واعتمدوا عليها في نفي تقدم العلة على المعلول كما يوجد من المص حيث قال فقد لاح
مما ذكرنا ان العلة التامة لا يجوز ان يكون عين المعلول الخ فانه اذا تقرر ذلك
وجزم على ان العلة التامة يلزم تقدمها على المعلول البتة لما ذكرنا في اول
البحث المشار اليه بقولنا بقي بحث قلنا ان ما قيل الخ فمحل النظر ادق قوله
في الممكنات الصرفة وهذا يدل على ان المراد من الانحلال هو الانحلال في
الممكنات الصرفة قوله واما قولهم عطف على قوله سابقا اما اولا ما قيل في
الشرح الاول قوله في الجواب عن النقض المركب الذي بين اجزائه ترتيب
زماني وبالمعلولات العلل التي كل منها معلول العلة مستقلة اخرى قوله المراد
بكونه مقول القول لقولهم قوله في المجموع بهذا المعنى اي بمعنى انه لا يكون
الفاعل خارجا قوله على ما اتفق اليه اخر الكلام لان ما فوق المعلول
الاخير مثلا مشتملا على ما فوق ما فوق المعلول الاخير وهو علة من علل
الاجزاء وما فوق ما فوق المعلول الاخير ليس مشتملا على نفسه وهو نفسه
ليس من علل اجزائه لان نفسه ليس جزئه قوله اولى اشتمالا على علل الاجزاء
اي اجزاء السلسلة قوله يلزم ترجيح المساوي اي يلزم من جعل احدهما من الجزء
وعلة علة مستقلة ترجيح المساوي وهو ايضا باطل فيتم البرهان على اختيار
الشق الثاني من الترديد الواقع في حيز ثم بقي سالما قوله والخامس المبتداء من
السابع وكذا اي السلسلة المبتدائة من السابع الى المبدء علة مستقلة
لسلسلة العقول قوله فان قلت المراد بالعلة اي بدلا من القول بان المراد بكونه
فاعلا للاجزاء ان لا يكون الاجزاء القول حتى لا يرد عليه قول المص فاقول الخ او بدلا
من قوله سابقا بمعنى انه لا يستند اليه او الى ما صدر عنه كذا تقرر في الدرس قوله
وبما ذكره غيره فلم يمكن ان يكون الفاعل المستقل داخلا في السلسلة فيكون

خارجا والخارج عن سلسلة الممكنات واجب وهو المط قوله فربما كان ابعد
لا في مطلق المراتب بالنظر الى السلسلة الكبرى قوله فالترديد في العلة المستقلة
اي في علة السلسلة بانها اما نفسها او جزؤها او خارج عنها في العلة
المستقلة قوله لكل جزء منها فلا ينافي كون ما فوق المعلول الاخير علة قريبة
لا سيما لها في الوجود للسلسلة العظمى قوله مجموع تلك العلل وهو ليس تسلسل
الشيء بنفسه قوله وكل واحد من احاد تلك السلسلة بان يكون المؤثر مجموع
تلك العلل قوله قلنا هي مجموع مجموعات فالمجموع الاول صفة السلاسل والمجموع
الثاني في ضمن المجموعات صفة افراد السلاسل قوله السلاسل الموجوده في تلك
السلسلة اي السلاسل الموجودة الكائنة في جميع المراتب باعتبار تحقق كل
سلسلة في مرتبة على طريق التوزيع من قبيل ركب القوم دوابهم قوله
غير متناهية وهكذا او فائدة وهكذا انه يشمل علل السلاسل التي وقعت عللا
للاحاد قوله بجميع السلاسل الخ اي تلك المجموعات او السلاسل لاتحادهما باعتبار
الحكم على الافراد قوله في جميع السلاسل اي المجموع من حيث المجموع باعتبار
الحكم المجموع فههنا اثنان من المجموع المجموعات مندرج في الآخر والمندرج
هو العلة للمندرج فيه وهكذا قوله ونقول ايضا وهذا كالدليل لما ذكره من الجوابين
المذكورين ينادي على ذلك قوله فيما بعد وكل من الوجهين جار في السلسلة
فلا يتوهم استدراكه او علة جزاوه فلا تخبط قوله نفي اشتراك ما هو خارج
كما هو المراد في قوله فنقول الى قوله فان قيل المراد قوله او يكون جميع تلك السلاسل الخ
كما هو المراد من قوله في جواب فان قيل فنقول هذا ايضا الخ قوله كما فصلناه
اي في حيز فان قيل المراد به تمام المؤثر قوله بان الحق هو الثاني وانما كان
حقية الثاني كما فصلنا لان كما فصله يظهر الفرق بينهما واذا ظهر الفرق

قوله

واعلم ان السيد قدس سره
متن

الفرق فيظهر ان الحق هو الثاني فان في علة جميع السلسلة الممكنات لا في علة
مرتبة واحدة كما في الاول قوله قد قرر البرهان اي البرهان المذكور كما
يفهم من كلام المحشي قوله اقول ان اراد هذا من قبيل الترديد القبيح قوله بالعلة الفاعلية
اي في قوله اذا اعتبرنا العلل الفاعلية المستجمعة الخ قوله المستجمعة ويحتمل ان
يحمل الجميع في قوله قدس سره على جميع الشرائط فقط قوله ثم ان هذا الجواب جار
في الدرس السابق على هذا الدرس قوله مع انها لا تاثير فيها اصلا وفيه ان كلامه
قدس سره مبني على تحقيق الحكماء او على مذهب من يقول انه لا مؤثر في
الوجود سواه عز وجل والوسائط شرائط وليست مؤثرات حقيقة
قوله مع ان الواجب اكثر تاثيرا على التقديرين لم يكن الاكثر تاثيرا علة
بل ما لا تاثير له اصلا او ما تاثيره اقل قوله اذ الغرض ان العلل وانما كان
الغرض ذلك لان الكلام في الشق الثاني من هذا الترديد المذكور آنفا قوله
بعين ما ذكر ههنا ولعل المراد بالعينية انه قد يستدل على عدم لزوم المقدم
في مادة كون المعلول مركبا بانه يلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين قوله
ويمكن ان ينسب هذا التقرير آخر للبرهان قوله الى العلل الفاعلية اي فقط
بدون الامور المعتبرة معها قوله لا يتأتى ههنا اي حين ينسب الجملة الثانية
الى العلل الفاعلية قوله واما الوجه الثاني فالكلام الخ وانما احال تزييف الوجه الثاني
على ما سبق دون الاول لان تزييف الاول ههنا ليس عين التزييف السابق بخلاف
التزييف السابق قوله وقد عرفت ايضا اي في حيز قوله سابقا اقول فاكثرية تاثير
علة البعض منه مطلقا قريبا او بعيدا مما لا يعتد به قوله ويمكن ان يوجه كلامه قدس سره
اي على تقدير ان ينسب الجملة الثانية الى الاعم من العلل الفاعلية قوله بهذا المعنى
متقدم على المعلول فلا يجوز ان يكون نفس المعلول فيندفع الايراد باختيار العينية

٧ قوله وسياق الكلام لكن لا يجري فيه الترديد القائل اما ان يكون
ذلك الامر معتبرا في العلل او في الامور المعتبرة ٥

٨ يمكن اختيار الشق قوله بكون علة فاعلية اي على سبيل التوزيع
قوله في التاثير القريب اشارة الى ان مدار الاولوية
بالعلية انما هو على التاثير القريب لا مطلقا ٥

قوله ومراده من العلل والمراد من قوله ومراده بيان الفرق بين التوجيهين
حتى يكون توجيه كلامه قدس سره مما يندفع عنه الخلل على التوجيهين
قوله ومن يستقيم الحكم المشار اليه في ضمن قوله قدس سره وهو قطعي الانتقال
فلا يمكن اختيار كون العلة نفس المعلول قوله ويبقى المنع بانا لا نم ان العلة
التامة بهذا المعنى لا يتوقف على المعلول على غيرها قوله بدون اعتبار الشرائط
والكون بدون اعتبار الشرائط بيان للواقع لا انه لو كانت مع الشرائط
لم يستقيم الحكم بدون تقدم العلة لما عرفت آنفا قوله وعلتها كذلك
اي حال كونها كذلك اي ممكنا مفتقرا قوله ولما اورد عليه النقض النقض راجع
الى الدليل المذكور في ذلك التقرير المشار اليه بقوله لان المؤثر التام
قوله بالجزء الاخير فانه ليس مؤثرا اصلا فضلا عن التام او مؤثر لكنه
ليس بتام قوله فلا يكون ناظرا الى قوله هو جميع اجزائه قوله وملخص
هذا الوجه الذي قرره بعضهم قوله وانت خبير بحاله اي حال الجواب قوله في
السلسلة والا لما حصلت السلسلة قوله لا يلزم ان تكون متقدما اي على
سبيل المجموع قوله اذ لا يشتبه عليك ان المتقدما ناظر الى قول المجيب
ان كل جزء من الاجزاء متقدم الخ اي المتقدما بالكل لا يلزم ان يكون
متقدما حتى ينافي كونها نفس المتاخر قوله وكذا المجموع الواجبات ناظر الى قول
المجيب والمركب من الواجبات الخ اي المركب من الواجبات لا يكون واجبا حتى ينافي
كون الاجزاء عين المركب قوله وتقسيم العلل الى المادية والصورية اي الينهما
معا بناء على تسليم ان التقسيم اليهما لا ينافي الخ ولو سلمنا فالتقسيم ليس اليهما
معا بل الى كل منهما على حدة قوله بانه لا يوجد الكل الظاهر من العبارة ان المراد من عدم
الوجود عدم الوجود ابتداء لا العدم الطارى ويدل على هذا قوله بعيد هذا

قوله انه نعم والمعلول فيما عدهم الصورة والمادة اللتين هما اجزاء المعلول عين المعلول على ذلك التقدير فيصدق انهم عدوا المعلول في اقسام العلة

بعيد هذا ويلزم منه امتناع عدمه لان المراد بالعدم هناك العدم الطارى ولو كان
المراد بها ايضا ذلك لزم التكرار في الجملة وان كان لفظ الارتفاع يدل على ان المراد
العدم الطارى فافهم قوله مستلزم لعدم المجموع والفرض ان المجموع ممتنع العدم لانه
المعلول الذي امتنع عدمه بالنظر الى وجوده قوله ليس ممتنعا بالنظر الى اثر فلا يكون
جميع الاجزاء كذلك قوله اقول هذا قريب من الطريق الاول من حيث التمسك بالممكنات
والترديد وعدم التوقف على ابطال الدور قوله بل نقول المحتاج الى موجد مستقل
والظاهر من السياق ان يقول وهو ما لا يستند وجود شيء من الاجزاء الا
اليه او الى ما صدر عنه او الى ما هو جزؤه قوله فلنا نختار الثاني وعلى ما ذكره
من بيان الموجد المستقل لا يمكن اختيار الثاني على ما لا يخفى قوله ويمنع كونه واجبا
لذاته وكونه ممتنعا لذاته ايضا فافهم قوله فيه يمتنع عدمه اي عدم ذلك الواحد
قوله يجب وجود المعلول او يمتنع عدمه في ايراد لفظ او الدالة على الانفصال
اشعار بانه يمكن اثبات المط باحدى المقدمتين فجمعهما في الدليل كما جمعهما
المستدل بالطريق الثاني لا يخلو عن استدراك اي يمتنع عدمه على هذا الفرض
فيكون المفروض وهو كون الموجودات باسرها ممكنة باطلا حيث نقيضه وهو
ان بعضها واجب بالذات وهو خلاف المفروض مع انه مطلوب لنا وهو ثبوت
الواجب لذاته قوله واجب الوجود ضروري ولفظ الضروري ماخوذ في كلامه
في موضع آخر لا ههنا قوله ولم يتبين ولهذا اختار المص هناك كون العلة
جزءا ومنع لزوم كونه واجبا قوله فاما لذاته وهو خلاف لفرض كون كل منها ممكنا
قوله بمنزلة وضع المقدم وانما قال بمنزلة وضع المقدم لان الوجود ليس نفس وضع
المقدم قوله واجبا حالا او جزءا او لكان قوله فالحال ههنا عدم وضع اي عدمه
الطارى كما هو الظاهر من العبارة او عدم وجوده ابتداء كما يدل عليه قوله اخرا

فلا يكون تلك السلسلة موجودة وقد فرضت موجودة قوله لم يلزم منه
محال لان الممتنع ما يلزم من فرضه محال قوله ولا بالنظر الى العلة وهي جميع السلاسل
المشتمل عليها ما فوق المعلول الاخير او غير ذلك قوله لا يكون ممتنعا وح لا مجال
لما فوق كل واحد فلا يمتنع انعدام كل واحد واحد على حدة ايضا قوله
واذا تحقق جميع ما هو من مقدمات البرهان واثبات المقدمة المذكورة قوله
يعني الى بالثاني ولعل المراد بالثاني الثالث وبالاول الثاني فان الثاني
لما كان في بيان الاول ولم يكن بين الثاني والثالث فرق معتد به كان
الثاني مستدركا قوله انه اقوى الطرق اي مع قطع النظر عن اثبات
المقدمة المذكورة والا فاثباتها نافع في الطريق الثاني ايضا بل في
الاول ايضا قوله ما لم يوجد لم يوجد والممكن اذا لم يستقل بالوجود
ولم يوجد فلم يوجد قوله فلو انحصر تعين على مجموع ما هو لا على الثاني
فقط قوله ولو اخذت المقدمة القائلة وحاصله اختيار الشق الاول يعني
اخترنا ان المراد بعدم الاستقلال احتياجه الى الغير وقولك لا يستلزم المطلوب
لان كل موجود اذا احتاج الى الغير فجميع السلسلة الممكنات ايضا يحتاج الى الغير والغير الذي
احتاجت اليه لا يكون ممكنا لعدم بقاء ممكن فثبت المطلوب وقال الاستاد اختيار الشق
الثاني فافهم قوله لا لاحاد ما بناء على انه لا يلزم ان يكون علة الكل علة لكل
واحد قوله الاول انه قد تبين من الطريق الرابع بل من جميع الطرق قوله فتامل
ولعل وجه الامر بالتامل اشارة الى المنوع التي ذكرها المحشي قوله وهذا طريق آخر
اي لابطال التسلسل غير الطريق الذي ذكر في التذييل لابطاله قوله عند الواجب
حتى يرجع الى الطريق الاول الذي كان الكلام فيه قوله فكل سلسلة موجودة
وفي الملازمة منع ظ لانه ان اريد بطلان التسلسل مطلقا فالجواب

تذييل

فيه نوع استدراك الا انه اعاده لتوضيح لزوم عدم
وجود شيء اصلا كاتم

فتامل
لانه ان كل واحد من تلك
السلسلة ممتنع الحصول اه

فالجواب الثاني لا يدل عليه وان اريد التسلسل الخاص فلا يلزم من بطلانه ان يكون
كل سلسلة موجودة متناهية ويكون منقطعها الواجب قوله فيتفكو بجواز ان يكون
اشارة الى ان المراد بطلان التسلسل في العلل المستقلة لا الاعم قوله المقصد الثاني
في المسلك الثاني اي المقصد الثاني الحاصل في المسلك الثاني هو جزء لا شك
او اي المقصد الثاني من الرسالة التي هي عبارة عن الالفاظ في المسلك الثاني
من البراهين وهي عبارة عن المعاني فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه قوله اما الاول
فعندهم واما عند المتكلمين فلبطلانه لانهم قائلون بتناهي النفوس والحوادث
كما يذكره قوله بتناهي الحوادث فلا يكون الدليل جاريا فالمدعى غير منحلف قوله
طبعيا او وضعيا والحوادث اليومية والنفوس الناطقة وكذا الاعداد ليست
كذلك واما الحوادث فلانها ليست مجتمعة واما النفوس فلانها ليست مرتبة قوله
اذ لا وجود للسلسلة الغير المتناهية حتى يلزم من انطباق المبدأ على المبدأ
انطباق الباقي من احدى الجملتين على الباقي من الاخرى فلا بد في التطبيق من
ان يلاحظ العقل كل واحد من اجزاء احدى الجملتين ويطبقه على الآخر من
الاخرى لان المقصود من جريان برهان التطبيق بطلان وجود السلسلة غير متناهية
والامور المتعاقبة لا وجود لها بالمرة لا في الذهن ولا في الخارج فعلى النقض
لا انتقاض لبرهان التطبيق بها قوله ما لا نهاية له مفصلا لعدم امكان تحقق غير
المتناهي في الزمان المتناهي قوله واقول للقائل بهذا البطلان ناظر الى الانتقاض
بالامور المترتبة لكن يمكن اجراؤه في المواد الثلث قوله انه يمكن اختيار الشق الثاني
ومنع جريانه في غير المترتبة قوله ثم اقول الامور الغير المتناهية يعني كان النقض عن ذلك
السؤال المذكور بما ذكرنا من ظهور انفصال الزيادة في المترتبة وعدم الظهور
في غير المترتبة لكن يندفع ذلك النقض بما ذكره هنا من اثبات الترتيب في مطلق الامور
الغير المتناهية قوله مطلقا يستلزم فعلى هذا يثبت الانتقاض ايضا بجريان

ثم اقول هذا سؤال آخر على جواب الحكماء
وعن النقض بالامور المجتمعة مقابل
للسؤال الاول القائل بان يقول

الدليل مع تخلف المعلول قوله فلا يلزم تناهي المجموع حتى ينتقض الدليل
بجريانه مع تخلف المدعى بل لم يجر الدليل ايضا فلا ينتقض قوله مشتمل
على الاحاد الغير المتناهية وتلك الاحاد بأسرها موجودة في المجموع الاول
قوله فانا لم نبسط اشارة الى منع كون مرتبة جزأ من مرتبة اخرى قوله

قوله في اشتراط الترتيب امر من انه لا يشترط الترتيب كما زعمه الحكماء ح

يستحيل وجودها فلا يلزم من اشتراط الوجود مخالفة مقتضى البرهان حتى
يكون باطلا قوله فقد يقال اي في توجيه ذلك الاشتراط قوله ويبقى مقتضى
البرهان فلا يجري فيها البرهان لانه جار لكن المدعى غير متخلف حتى ينتقض
به الدليل ويدل عليه قوله بعيد هذا فيجري فيه التطبيق قوله اعني من ازمنة

قوله قد ضبطها وجود خارجي وان لم تكن موجودة وبهذا يحصل الفرق بين هذا والمنع الآتي عن قريب ح

وجود جزء جزء منه وعدم اجتماعها في الخارج لا يدل على امتناع
تطبيق العقل الراجح الى فرض الانطباق انتهى ولعل لهذا فصل بيان
اشتراط الاجتماع في الوقوع عن اشتراط اصل الوجود قوله على نفس الاب
المتوقف على بدن الاب المتوقف على نفس الجد وهكذا قوله المؤكدة الظ
ان هذا العقيد بيان للواقع وكيفية توقف بدن الابن على نفس الاب والا فينتقض
المقيد بدونه فافهم ذلك قوله مرتبة في الحدوث باعتبار الجمل والافراد قوله
فيجري فيها البرهان فانتقض البرهان به قوله مجتمعة الاحاد من تلك الحيثية
فلم يوجد شرط البرهان اعني الاجتماع في الوجود فلا انتقاض بها قوله
لان احاد السلسلة مجتمعة اي بذواتها ولا يضر عدم الاجتماع باعتبار الحيثية
قوله وهو حاصل ههنا وان لم يكن باعتبار الاجتماع بل باعتبار آخر قوله
وسوق البرهان بعد جرى البرهان مع ان المدعى متخلف قوله قررناه
في سوق البرهان فلا وجه لتغييره الى احد التقريرين الاخيرين وانت
خبير بان الباعث على التغيير هو المنع الاول الوارد على التقرير الذي قدمه
ولا مدخل للمنوع الثلثة الأخر الواردة على التقريرين الاخيرين للتغيير الى آخره

غيره اليه فالظاهر ان يقتصر في الاعتراض على المنع الاول الآن يقال لو
اقتصر عليه لتوهم ان المنوع الباقية يرد عليه فلدفع ذلك التوهم ذكر
المنوع كلها قوله اذ لا نعني كما يدل عليه في وجه النقض فتذكر قوله في الجهة

ما ذكر

التي بها تلك الجهة وح لا يرد النقض بالمواد الثلثة المذكورة لعدم جريان
البرهان لهذا التقرير ولا يرد المنوع الاربعة المذكورة قبل هذا ايضا

اما النقض ومراتب الاعداد فظ واما في الحوادث اليومية فعند المتكلمين البرهان جار ولا تخلف لانه لا ترتيب فيها في الواقع واما عند الحكماء فلا يجري المدعى ومسلم ح

وهو ظ قوله بواحدة ابدا فان ذهبنا الى غير النهاية كان الزائد كالناقص
هف وان انقطع الناقص فينتهي ويلزم ان ينتهي الزائد هف قوله فان
البرهان يجري بان يقال اذا كانت معلولة وعلة مترتبة غير متناهية في جانب
التنازل كانت تلك المراتب ما خلا العلة الاولى سلسلة المعلولات الغير المتناهية
باعتبار وهي بعينها سلسلة العلل الغير المتناهية باعتبار آخر والسلسلتان
متطابقتان لا في الفرض فقط بل في الواقع ايضا فان كل واحد من تلك المراتب
معلول وهو بعينه علة ولا شك انه لا ينطبق معلول على تلك المراتب على علة بل

قوله وانت تعلم المنع اثبات للمقدمة بل هو شرك ح

ينطبق على علة معلوله الذي هو نفسه اذ اجملت اه قوله يندفع عنه بعض الشكوك
يجوز ان يكون المراد يندفع عنه بعض الشكوك الباقية الغير المندفعة عن
تقرير المحقق الطوسي وهو النظر المذكور بحسب الظ ولهذا قال لم يبق للمنع
المذكور قوة ولم يقل يندفع عنه المنع المذكور قوله الذي هو المعلولية
يعني يرد بحسب الظ بان يقال وجوب الزيادة انما هي في المتناهي دون غير
المتناهي لكن يندفع بادنى تأمل فافهم قوله فالمعلول الاخير مبدأ لا والاولى
ان يقال فيحصل المعلول الاخير مبدأ السلسلة قوله دون العلية فثبت لزوم

اي دون سلسلة العلة فانه ليس داخلا فيها لانه لا علة له م

الزيادة قوله فيلزم ان يوجد معلول اي لو ذهبت السلسلة الى غير
النهاية قوله الواقعة فيها بواحد لكن في المعلولات يلزم زيادة عدد العليات

قوله فافهم لعل وجه الامر بالفهم ان العلل التي في تلك القطعة
لا يكون مضايفة مع المعلولات التي فيها فان العلة
الاولى من تلك القطعة مضايفة مع المعلول
الاخير الذي لم يندرج في تلك القطعة لامع المعلولية
التي في علته ويجوز ان يكون اشارة الى ان الحج
انما لزم من اعتبار التضايف في المثال لا يلزم في تعلق الامر او اشارة
الى الانتقاض الذي ذكره المحشي منه

على المعلولات قوله فيما تحت تلك القطعة من المعلولات لان مرتبة العلة التقدم
وما بعد تلك القطعة معلول متأخر عنها قوله واجب اثبات للمقدمة المم قوله
بين المنقطعين تناهي الكل اي الكل المجموعي فهذا من قبيل اجراء حكم الكل
الافرادي على المجموعي وهو باطل قوله ليس خاليا من المط وهو تناهي السلسلة الغير
المتناهية قوله مع جلاء تلك المقدمة اي عند صاحب القوة القدسية كما يظهر من
كلامه قوله او ينتهي عطف قوله ان يوجد بنفسه قوله ان امتنع بتلك الاولوية
اذا فرض وقوعه لان الممكن ما يلزم من فرض وقوعه مح قوله بتوقف الاولوية
اي الذاتية قوله على انتفاء تلك العلة لانه لو تحققت علة الطرف الآخر
لم يكن الطرف الاول اولى قوله وقد فرضت ذاتيه بقوله والا فالطرف الآخر
قوله مع انه المط وهو ان احد طرفي الممكن اولى لذاته قوله انا لا نم هذا منع
مقدمة مطوية في كلام المستدل قوله فلا يتم التوجيه فلا فائدة في العدول قوله واما ما
اعتبره القوم دفع لدخل مقدر كانه قيل ان وجه الاضافة بشرط تحقق
الناقص وقد تحقق الناقص بدونها في تلك الصورة قوله مساويا
لرفع الآخر فيمتنع اجتماعهما ايضا مع انهما ليسا من المتناقضين قوله وكيف
لا يكون اي كيف لا يكون ذلك الكلام متينا ورزينا قوله على الاطلاق
اي اولوية مطلقة بان يكون اولى بالنظر الى الخارج والعلة قوله
والثاني اي من الايراد على دليل عدم جواز اولوية احد طرفي الممكن لذاته
قوله لزم كونه واجبا او ممتنعا ان كان ذلك الطرف عدما اي كون
الطرف الاول كما يدل عليه السياق او الممكن كما يصح ان يقال في السياق
قوله والمراد من عدم الالتفات في تعريف الواجب والممتنع قوله الثالثة
هذا اختيار للشق الاول من الشق الشق الثاني ودفع محذوره قوله واجا عنه

خاتمة

قوله واجبا هف
لانا فرضنا الطرف اولى اولا
الممكن صار واجبا منه

قوله وقد علمت هذا الايراد قبل ذكر
ومنوعه منه

قوله فيعتبر ارتفاعها والمدار
على هذا منه

واجاب عنه قدس سره اثبات للمقدمة المم قوله وكان ان نقول تقوية للورود اي لا نم
التوقف المذكور قوله لم يكن انتفاء المانع جزءا فههنا ايضا لما امتنع بسبب
الطرف المقابل لم يكن لانتفائه مدخل في اولوية الطرف الراجح قوله من هذا
القبيل اي من قبيل ما يمتنع المانعية عنه لا ما يمتنع مانعه فح لم يتحقق الاولوية
الى انتفاء سبب الطرف المقابل قوله عدم علة الوجود اي الذي هو الافتقار
المذكور قوله او مستلزما له وعلى كلا التقديرين لم يتحقق الممكن بنفسه قوله وهذا
اي التعميم قوله والمط وهو اثبات امر موجود عند وجود الممكن قوله ولما
بطل التش وتصور الشق ان يقال ذلك الموجود الذي هو العلة او اللازم
للعلة اذا كان وجوده اولى لذاته بشرط انتفاء علة عدم فانتفاء
علة العدم اما عين وجود علة الوجود او مستلزم له فنقل الكلام اليه
قوله قد يكون عدما فلم يكن عدم علة العلة وجودا او مستلزما له قوله والالكانت
واجبة هذا دليل الحكماء وهم لا يجوزون ذلك قوله لان احتياج الممكن ناظر الى
قول من يقول بان الايجاب قوله الى العلة اي الى العلة الموجبة المغايرة قوله
في اثبات التساوي يعني ان التساوي لم يثبت بعد حتى يتم ذلك الكلام
قوله على تقدير هذا التجويز ينسد فلزوم انسداد باب اثبات الصانع
ما لم ... في حق ذلك المجوز فلم يندفع الايراد الرابع الذي هو داير
على ذلك الانسداد فلم يصح ذكر الجواب بالنظر الى ذلك المجوز ويمكن
ان يقال مراده قدس سره انه يلزم ذلك التجويز ... الا انه مع على بقية
الدليل او يقال مراده قدس سره عدم ورود الاعتراض الرابع على القائل
الاول الا مطلقا قوله الموجود وهو مح يعني لا يكون ذلك العدم في العدمية
الى شيء قوله كما قال الحكماء في ارتفاع المانع فيكون ذلك كان موجودا نفسه

قوله الا تسلسلت الارتفاعات لان الممكن
اذا وجد بذاته بشرط رفع مانع فذلك
الرفع موقوف على رفع آخر فذلك الآخر
على آخر وهلم جرا ولا يقصر كون علة رفع وجود
امر آخر فان ذلك ايضا علة فينتقل الكلام
اليه وعلى التقديرين يلزم التسلسل م

بلا اعتبار رفع المانع واجبا لذاته فيثبت الواجب ولم يبق بان اثبات
الصانع قوله وان تنزلنا الى ما فيه من التفصيل فعلى ما اشار اليه من التفصيل
يعتبر رفع المانع فلا يلزم كون الممكن واجبا قوله ينقطع باعتبار انقطاع
يجري فيه برهان التطبيق على هذا وذهب المتكلمين لا الحكماء قوله
لانه من جانب العلل لان مبدا السلسلة معلول قوله في جميع تلك الارتفاعات
وتحقق تلك الاعتبارات الحادثة باعتبار ان ماهية الممكن اذا كانت
فاعلة لوجودها بشرط امر اشار اي حادث فذلك الحادث يتوقف على
امر اعتباري حادث آخر بان يكون ماهية ذلك الحادث الموقوف عليه
فاعلة له بشرط امر اعتباري حادث آخر وهكذا فيلزم تحقق امور
اعتبارية حادثة قوله وهو الشرط حصه فيكون الشرط موجودا لو انحصر
فيه وقد قرر انه لابد ان ينتهي الى شيء يكون موجودا لذاته قوله فان
جمع بين الاعتذار اي الاجوبة عن الايرادات الاربعة فاذا كانت
الاجوبة واهية ثبت الايرادات بحالها فلم يتم الدليل على عدم اولوية
احد طرفي الممكن فالوجه كما ذكره قوله واورد عليه من انا نختار انه
ممكن لكن وقوع سببه ممتنع وح لا يصير ذلك الطرف المرجوح بالذات
راجحا قوله بمثل ما اجيب بان يقال ذلك الطرف المرجوح بالذات يصير
راجحا بالذات سواء كان سببه ممكنا او ممتنعا قوله وهو في الحقيقة
يعود الى التقرير الاول فان الطرف الآخر المرجوح بالذات اذا صار
راجحا بالغير لا يكون الطرف الاول اولى بالذات فتوقف الاولوية
بالذات على ارتفاع سبب الطرف الآخر فعاد هذا الوجه الى الاول فافهم
ذلك قوله وقد تقرر دفعه من السيد وخالصه في الجواب عن الايراد الثاني من

الايرادات

من الايرادات الواردة على التقرير الاول قوله فكلما كان الذات ذاتا له
فينتج كلما كان الذات مقتضيا تاما لاولوية احد الطرفين كان الطرف
الآخر مرجوحا ثم نجعل هذه النتيجة صغرى لكبرى مذكورة بان كلما
كان الذات مقتضيا تاما لاولوية احد الطرفين كان الطرف الآخر
مرجوحا وكلما كان الطرف الآخر مرجوحا كان ممتنعا فينتج كلما كان
الذات مقتضيا تاما لاولوية لاكان الطرف الاخر ممتنعا ثم نجعل النتيجة
صغرى لكبرى مذكورة اعني قوله كلما كان ممتنعا كان ذلك الطرف
واجبا فينتج كلما كان الذات مقتضيا تاما لاولوية احد الطرفين كان
ذلك الطرف واجبا قوله على ما قررته من التنقيح والظاهر عدم كون حمله
على ما قرره المصنف من التنقيح والاحكام لاخذ استحالة ارتفاع النقيضين
في الاصل دون ما قرره فافهم ذلك قوله واورد المحشي مدرس كه
حيث قال لا جواب في ذلك لورود السوال عليه ايضا بان يقال امكان
وقوع الطرف لما توقف على رجحان ويمتنع ان يكون الطرف المساوي
راجحا حال كونه مساويا فيمتنع وقوع الطرف المساوي ما دام
مساويا فيجب وقوع الطرف الآخر لما عرفت من الطبقات ثم قال
والحل في المقامين اعني الرجحان والتساوي قوله وكذا الكلام
في صورة التساوي بان يقال ذات الطرف المساوي مع صفة
المساواة ممتنع لا من حيث هو هو قوله فاقول هذا منع للنقض يعني
لا نم جريان الدليل في المتساويين قوله فان قلت حاصله ان الدليل
الدال على نفي الاولوية الذاتية لا يفيد المدعى وهو اثبات الواجب
فلا فائدة فيها قوله لاستلزامه التخلف لان عدمه لما لم يكن زمانا حاجة

قوله ممتنع عند التساوي لامتناع ترجيح
احد المتساويين على الآخر ح

ا

الى زمان حدوث هذا الوجه وكما سبق ومما قولهم وقد سنح لي في هذا
المطلب يستلزم الوجوب لذلك اي ان كانت الاولوية ذاتية
فالوجوب ذاتية وان كانت غير ذاتية فالوجوب غير ذاتية

تم الواصل اليناه بتحرير مولانا كاتم علي عن انباء الواجب

وقد تم على يد الفقير الى الله العلي العظيم موذن ابراهيم بن محمود
ابن ابراهيم بن سليمان حضهم المغفرة والرضوان من الله المنان
في اواخر سنة [illegible] ستين والف

